الأهرام

المصدر: الحياه
التاريخ: ١٩ يولية ٢٠٠٠

اللاجئون الفلسطينيون يرفضون أي حل ينتقص من حقهم في العودة والتعويض

□ غزة - «الحياة»

■ رفض اللاجئون الفلسطينيون اقتراحات اسرائيلية تقضي بإعادة آلاف منهم الى الدولة العبرية ضمن اطار لم شمل العائلات، والحالات الانسانية كتفسير اسرائيلي لتطبيق القرار الدولي رقم ١٩٤.

وقال عبدالله العرابيد رئيس المكتب التنفيذي للجان الشعبية للاجئين في قطاع غزة: «نرفض هذه الاقتراحات جملة وتفصيلاً».

وكانت صحيفة «هآرتس» العبرية نشرت في عددها الصادر أول من امس نبأ مفاده ان رئيس الحكومة الاسرائيلية ايهود باراك يدرس امكان الاعتراف بالقرار ١٩٤.

واضافت الصحيفة نقلاً عن مصادر اسرائيلية ان باراك طرح في قمة كامب ديفيد اقتراحاً يقضي بأن يتضمن بند اللاجئين في اتفاق الإطار كل التفاهمات حول حل مشكلة اللاجئين وهي: استيعاب عشرات الآلاف منهم في الدولة العبرية في اطار جمع شمل العائلات واعتبارات انسانية، واستيعاب آخرين في الدولة الفلسطينية، وتعويض دولي لاعادة تأهيل اللاجئين في أماكن سكناهم.

وقال العرابيد لـ«الحياة»: «نرفض تماماً ما طرحه باراك، ونطالب بعودة جميع اللاجئين الى ديارهم التي هُجّروا منها عام ٤٨، وتعويضهم عن السنوات الـ٥٢ الماضية نظير استغلال املاكهم وأراضيهم، وفقاً للقرار ١٩٤».

ونقلت «هآرتس» عن مصادر اسرائيلية قولها ان ثمة مجالاً لإعادة النظر في القرار ١٩٤ لأنه لا يلقي على «اسرائيل» مسؤولية واضحة عن خلق مشكلة اللاجئين، وذكره في الاتفاق مع الفلسطينيين يغلق الطريق امام مطالب اخرى في هذه المسألة ويعزز الشرعية الدولية.

ولا تزال الدولة العبرية ترفض الاعتراف بالقرار ١٩٤، وتصر على عدم مسؤوليتها من خلق مشكلة اللاجئين، التي نشأت اصلاً لدى قيامها عام ١٩٤٨.

وحمّل العرابيد المسؤولية التاريخية والسياسية والاخلاقية عن نشوء مشكلة اللاجئين للدولة العبرية، مشدداً على ان القرار ١٩٤ نفسه يحملها المسؤولية، داحضاً بذلك صحة الرواية الاسرائيلية.

وينص القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في الحادي عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، في مادته ١١ على انه «تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عملياً، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة، وتوعز (الجمعية العامة) الى لجنة التوفيق لتسهيل اعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، واعادة تاهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ودفع التعويضات لهم».

ويشير العرابيد الى ان المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة تنص بوضوح على ضرورة عودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم فور انتهاء الحرب، وانه لا يحق لدولة الاحتلال ان تهجّر أحداً من أراضيه.

وطالب العرابيد الدولة العبرية بالاعتراف بمسؤوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين وتطبيق القرار ١٩٤، وان تعتذر من الشعب الفلسطيني عما ارتكبته في حقه من مجازر وطرد وتشريد.

ورداً على سؤال لـ«الحياة» عن موقف اللاجئين واللجان الشعبية التي تمثلهم في حال تم التوصل الى اتفاق في قمة كامب ديفيد ينتقص من حقوق اللاجئين، قال العرابيد: «سنرفض هذا الاتفاق، وسنصر على موقفنا ومطلبنا الشرعي والقانوني والتاريخي بتطبيق القرار ١٩٤».

وزاد ان المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على انه «لا يحرم اللاجئ من حقوقه وأملاكه حتى لو تم الاتفاق ما بين دولة الاحتلال وممثلي الاقليم المحتل» لتسوية مشكلة اللاجئين. وإضافة الى ان حق العودة للاجئين وتعويضهم حق جماعي يقول العرابيد انه حق فردي وان «الأملاك الخاصة والفردية لا يستطيع أحد ان يتنازل عنها إلا صاحب الحق، وبالتالي لا يجوز لأحد التصرف فيه»، في اشارة الى عدم أحقية منظمة التحرير أو السلطة الوطنية في التصرف أو التفريط بحقوق اللاجئين.

وتابع قائلاً: «لسنا سلعة تُباع أو تشترى»، وذلك في اشارة الى تصريحات أدلى بها مستشار الرئيس عرفات الاقتصادي خالد سلام (محمد رشيد)، الذي طالب العالم بمبلغ ٤٠ بليون دولار اميركي للدولة الفلسطينية وتعويض اللاجئين. وأضاف: «نحن ضد الإستفتاء على الملكية الفردية للاجئين أو التصرف بها».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية